



# التعاون والمشاركة بين البنك الدولي والمجتمع المدني

استعراض لفترة السنوات  
المالية 2007 - 2009

موجز تنفيذي



# خلال

السنوات الثلاث الماضية، أضحى هناك عدة اتجاهات أكثر وضوحاً على صعيد العلاقات الأوسع نطاقاً بين البنك الدولي والمجتمع المدني. وتشهد مشاركة المجتمع المدني في عمليات البنك الدولي تطوراً في الوقت الحالي من النهج القائمة على العلاقة المؤسسية إلى التركيز بدرجة أكبر على القضايا. ويبدو أن معظم منظمات المجتمع المدني المتعاونة مع البنك بصدد تحويل موقفها المناصر لقضايا المجتمع من النهج القائم على "عدم التسبب في الضرر" إلى النهج القائم على "الأداء السليم" الذي يسعى إلى التأثير على البنك من أجل اعتماد نهج تنمية عادلة على الصعيد الاجتماعي ومستدامة على الصعيد البيئي. وتواصلت كذلك أنشطة المشاركة خلال تلك الفترة مع دوائر معينة مثل السكان الأصليين، والنقابات العمالية، والبرلمانيين، والمعاقين، والشباب، مع وجود تحول نحو دمج هذا العمل في عمليات البنك.

واستمر الحوار القائم بين البنك الدولي والمجتمع المدني بشأن السياسات على المستوى العالمي في الاتساع وأصبح أكثر رسوخاً خلال الفترة التي يغطيها هذا الاستعراض. وجسد هذا التوسع في زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تخضّر الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع وفي توسيع نطاق جلسات السياسات خلال منتدى سياسات المجتمع المدني. وفي محاولة لضمان زيادة مشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني من البلدان النامية في الاجتماعات، أسس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برنامج رعاية المجتمع المدني، وشرعا في دعوة الرؤساء التنفيذيين لمنظمات المجتمع المدني لحضور هذه الاجتماعات. وعقد رئيس البنك روبرت زوليك أيضاً سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة بشأن السياسات مع قادة المجتمع المدني حول أزمة الغذاء والأزمة المالية اتسمت بالصرامة والموضوعية والتبادل البناء للأراء.

ودار الحوار حول العديد من المجالات المهمة للسياسات التي برزت خلال السنوات الثلاث الماضية بما فيها إمدادات المياه في المناطق الحضرية، والديون البغيضة، والسياسات الصحية. كما جرت مشاورات مهمة حول استعراض السياسات العالمية بشأن قضايا مثل الحوكمة، وتغير المناخ، والإفصاح عن المعلومات، وشارك في المشاورات الخاصة بإستراتيجية نظام الحوكمة ومكافحة الفساد أكثر من 3200 ممثل عن الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص وآخرين من أصحاب المصلحة المباشرة في 48 بلداً، واعتبرت واحدة من أوسع

المشاورات الحقيقية التي أجراها أصحاب المصلحة المباشرة حول السياسات حتى الآن. وعلى المستوى القطري، واصلت الحوارات والمشاورات توسعها في مجال إعداد الوثائق الكاملة لإستراتيجيات المساعدة القطرية (تم إقرار 92 في المائة من إستراتيجيات المساعدة القطرية)، ووثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء (تم إقرار 84 في المائة من الوثائق الكاملة لإستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء).

كما كثفت مؤسسة التمويل الدولية حوارها وعلاقتها مع المجتمع المدني خلال السنوات الثلاث الماضية. ودار الحوار مع المجتمع المدني حول موضوعات مثل التقارير السنوية لمؤسسة التمويل الدولية، ومعايير الأداء. كما وسعت مؤسسة التمويل الدولية من مشاركتها مع المجتمع المدني ليشمل المستوى القطري من خلال الاستعانة بأخصائي في شؤون المجتمع المدني لدى مكتب البرازيل. وركز عمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مع المجتمع المدني إلى حد كبير على المشاورات بشأن السياسات العالمية الجديدة المقترحة حول سبل تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية والإفصاح عن المعلومات، بالإضافة إلى المشاريع المنفردة.

تعتبر هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي ومكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة المعنيان بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار آليتين مستقلتين للالتصاف والمراجعة من أجل الأشخاص الذين تأثروا من جراء المشاريع التي تساندها مجموعة البنك الدولي. وجري كل من هيئة التفتيش ومكتب المحقق اتصالات وثيقة مع أصحاب الشكاوى، والمجتمعات المحلية المتأثرة ومنظمات المجتمع المدني المحلية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تلقت هيئة التفتيش 12 طلباً من أجل التفتيش وتلقى مكتب المحقق 45 شكوى. وشارك المعنيون من أعضاء هاتين المؤسستين وجهازي موظفيهما بشكل منتظم في أنشطة التواصل الموجهة نحو منظمات المجتمع المدني.

كما أدى التزام البنك الدولي بتوسيع نطاق تعاونه مع المجتمع المدني إلى زيادة الانخراط في الشؤون المدنية والمساءلة الاجتماعية. وظهرت فرص جديدة للمشاركة على المستوى العالمي على مستوى الشركات والقطاعات بعد اعتماد برنامج تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد ومبادرات مثل صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية. وشهدت مشاركة المجتمع المدني في العمليات التي يولها البنك اتجاهات متصاعدة خلال السنوات المالية 2007 - 2009، حيث أفادت نسبة 75 في المائة



حفل استقبال مع منظمات المجتمع المدني خلال اجتماعات الربيع لعام 2008 بواشنطن العاصمة، (أبريل/نيسان 2008)

ومنظمات المجتمع المدني بشأن هيكل وسياسات ومشاريع مجموعة البنك الدولي.

وواصل البنك جهوده الرامية إلى تقوية علاقاته مع المجتمع المدني على المستويين الإقليمي والقطري. وعلى المستوى الإقليمي، أجرت نائبة رئيس البنك الدولي الجديدة لشؤون إدارة منطقة أفريقيا حواراً بشأن السياسات بين منظمات المجتمع المدني والهيئات الحكومية الدولية في المنطقة؛ واستضاف نائب الرئيس لشؤون إدارة شرق آسيا حلقة عمل إقليمية مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة إستراتيجيات البنك في المنطقة؛ وفي شرق أوروبا، عمل البنك مع الجهات المانحة لتشجيع تدعيم المجتمع المدني. وفي الولايات المتحدة، واصل فريق المجتمع المدني العمل عن كثب مع منظمات المجتمع المدني المدافعة عن قضايا المجتمع في الوقت الذي أطلق فيه سلسلة من حلقات العمل الفنية مع شبكة إنتر أكشن لتبادل المعلومات والدروس حول تقديم الخدمات على المستوى المحلي.

وفي أوروبا، واصل البنك الدولي حوارَه حول السياسات مع شبكات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني الرائدة في بلجيكا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة وبلدان أخرى عديدة. وقد تمّ تجديد الشراكة البرامجية مع الرابطة الفرنسية للتنسيق من أجل التضامن والإغاثة والتنمية (Coordination Sud)، ويعمل البنك حالياً على دعم إنشاء منتدى دولي للمنظمات غير الحكومية، وهي مبادرة تمثل أكثر من 100 برنامج وطني للمنظمات غير الحكومية من حوالي 80 بلداً. وفي اليابان، قام البنك الدولي بتنظيم سلسلة من الحوارات الرفيعة المستوى حول السياسات مع المنظمات المدنية اليابانية عن تغير المناخ وأفريقيا والمعاقين.

واستمرت المشاركة خلال هذه الفترة أيضاً مع دوائر معينة مثل النقابات العمالية، والبرلمانيين، والمعاقين، والشباب، مع وجود تحول نحو دمج هذا العمل في عمليات البنك. وكان هذا واضحاً في الجهود المتجددة لدمج المعاقين والشباب ومراعاة كافة الفئات الاجتماعية والمنظور المراعي لنوع الجنس في أبحاث ومشاريع البنك، وجرى عقد برنامج "لشباب في الاجتماعات السنوية" خلال الاجتماعات السنوية لعام 2008، تمخض عن وضع مسودة "خطة عمل" لتوجيه خطى التعاون المستقبلي. وقد أكدت سلسلة من الاجتماعات على مدى أسبوع عقدت مع النقابات العمالية على أثر أزمة الغذاء والأزمة المالية على أهمية العمل معاً عن كثب في التصدي مع التحديات العالمية. ويساند البنك سكرتارية الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية ويعمل من أجل بناء الوعي باتفاقية الأمم المتحدة البالغة الأهمية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى الرغم من قيام البنك ومنظمات المجتمع المدني بتطوير أدوات ومحافل أكثر فعالية لتبادل الآراء بشأن السياسات، مازال التحدي يتمثل في ضرورة العمل باستمرار على إيجاد سبل

من عمليات إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية بوجود مشاركة من جانب المجتمع المدني. كما تشهد مشاركة المجتمع المدني في مجال إقراض البنك لأغراض سياسات التنمية زيادة مستمرة في الوقت الراهن. وكانت المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والمنظمات المجتمعية شريكاً أساسياً في جهود البنك للاستجابة لأزمة الغذاء العالمية على المستوى القطري. وفي إطار البرنامج العالمي للتصدي لأزمة الغذاء التابع للبنك الدولي والذي بلغت مخصصاته ملياري دولار، تقوم المنظمات المجتمعية المحلية أو الدولية حالياً بمساندة تنفيذ المشاريع في 13 بلداً.

استمر التمويل الذي يقدمه البنك الدولي لصالح جهود تطوير المجتمع المدني قوياً خلال تلك الفترة من خلال آليات تمويل عدة (مثل الصندوق المعني بالمجتمع المدني وسوق التنمية)، ودخل صندوق الشفافية في مجال الصناعات الإستخراجية في شراكة مع إحدى منظمات المجتمع المدني الدولية لتمويل مبادرات شفافية العائدات الإستراتيجية في 15 بلداً. ويعتبر العمل مع المنظمات غير الحكومية أحد الملامح الرئيسية للبرنامج المتعدد البلدان لمكافحة فيروس ومرض الإيدز بأفريقيا والذي مول حوالي 49 ألفاً من منظمات المجتمع المدني الجماهيرية. وتتضمن الأمثلة الناجحة على التعاون في مجال العمليات بين المجتمع المدني مع الحكومات الذي يموله البنك على المستوى القطري مشروع تخفيض أعداد الفقراء في المناطق الريفية بشمال شرق البرازيل، ومشروع تنمية كيكاماتان في إندونيسيا.

قام معهد البنك الدولي، باعتباره الوحدة المعنية بتبادل المعارف لدى مجموعة البنك الدولي، بتنظيم وإجراء عدد من برامج التدريب وبناء القدرات تضم مكوناً قوياً للمجتمع المدني خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وكانت معظم هذه البرامج موجهة نحو خلق طلب جماهيري من أجل تحسين المساءلة، والشفافية والحكم المحلي. وواصلت شعبة الاتصالات الإيمائية العمل على تحسين قدرات الحكومات على التواصل بقدر أكبر من الفعالية مع المجتمع المدني بشأن برامج ومشاريع الإصلاح. وأتاح البنك الدولي نافذة إلكترونية على الإنترنت من خلال وضع برنامج متعدد اللغات على الشبكة يتضمن صفحة إلكترونية عن المجتمع المدني تشهد زيادة متواصلة لعدد المتصفحين لها عالمياً. وتعاون فريق المجتمع المدني مع برنامج التعلم العالمي لتدريب موظفي البنك على كيفية التواصل مع المجتمع المدني

لدمج وزيادة علاقات الشراكات بين المؤسسات وأليات التمويل. ومن أجل معالجة القيود الحالية وتقييم نوعية العلاقة بين البنك والمجتمع المدني، يقوم فريق المجتمع المدني حالياً باستعراض لإصدار وثيقة عن الأولويات الإستراتيجية. وانطوى هذا الاستعراض الجديد على عملية تشاورية أولية داخلية وخارجية من أجل وضع مسودة وثيقة الإستراتيجية. وبناء على هذه المعلومات التقييمية الأولية، تم وضع مسودة لوثيقة الأولويات الإستراتيجية تطرح ما يرجى أن تكون خارطة طريق مفيدة للعمل من أجل تكثيف وزيادة العلاقة بين البنك والمجتمع المدني خلال السنوات القادمة.



طلاب المدارس الثانوية يؤدون "ترنيمة قداس من أجل الفقراء" أثناء الاجتماعات السنوية في واشنطن العاصمة (أكتوبر/تشرين الأول 2007)





Civil Society Team  
The World Bank

1818 H Street, N.W.  
Mail Stop: MC9-903

Washington, D.C. 20433  
USA

هاتف: (202) 473-1840  
فاكس: (202) 522-2241